المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵏⵙⵓ
Conseil national des droits de l'Homme

التوجهـات الاستراتيجيـة

2019-2021

1. تقديم للمجلس

يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ويعمل بشكل مستقل عن الحكومة، وفقًا لمبادئ باريس. كما أنه مؤسسة معتمدة لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق في الفئة "ألف" منذ عام 1999. ووفقًا للقانون المحدث له، يتمتع المجلس بولاية عامة في مجال حقوق الإنسان.

ويتوفر المجلس على 12 لجنة جهوية لحقوق الإنسان ويضطلع بمهام تقديم النصح والمشورة والمقترحات للحكومة والبرلمان في مجال حقوق الإنسان. وبناء على طلب أو بمبادرة منه، يُعلن المجلس عن مواقفه من خلال تقديم الآراء والمذكرات والتقارير والدراسات المتعلقة بالقوانين أو مشاريع القوانين أو أية مسألة تدخل في إطار اختصاصاته.

ومنذ إعادة تنظيمه في عام 2011، تمكن المجلس من المساهمة على مختلف المستويات في رصد تنفيذ الحكومة للمقتضيات الدستورية والتزاماتها الدولية. وهكذا، تمكن من إعداد 16 تقرير وملخص تنفيذي و7 دلائل و24 دراسة وتقرير عن أشغال ندوات. كما أصدر 14 رأي بشأن مشاريع القوانين بعدما أحالها عليه أحد مجلسي البرلمان (6 من قبل مجلس النواب و 8 من قبل مجلس المستشارين). ويتم نشر آراء المجلس في تقارير اللجان البرلمانية المختصة. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مساهمته في النقاش العام، نشر المجلس 7 مذكرات قدمها إلى البرلمان.

على مستوى التفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان ومنذ إعادة تنظيمه في عام 2011 ووفقًا لمهامه المتعلقة بالرصد المستقل، قدم المجلس بشكل منهجي تقارير موازية للنظام الدولي لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قدم تقريران في إطار الاستعراض الدوري الشامل في عامي 2012 و2017 وخمسة تقارير إلى هيئات المعاهدات التي نظرت في أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب، ويتعلق الأمر بلجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما ساهم المجلس في إعداد التقارير الدورية التي يتعين على الحكومة تقديمها إلى آليات حقوق الإنسان الدولية.

وينشط المجلس في الشبكات الإقليمية والدولية للمؤسسات الوطنية، حيث إنه يمثل إفريقيا في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية وعضو في فريقها العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وفريقها العامل المعني بالهجرة. وفي أفريقيا، فهو عضو في لجنة الإشراف على شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان ويرأس فريقها العامل

المعني بالهجرة. كما أنه نائب رئيس الجمعية الفرنكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان وعضو باللجنة التنفيذية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وبإعادة تنظيم المجلس، أصبح يمارس مهام جديدة في مجال الوقاية والحماية والنهوض، حيث إن القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس والذي صادق عليه البرلمان بالإجماع في فبراير 2018، وسع إلى حد كبير من سلطاته، إذ أنه نص على إحداث ثلاث آليات مضمنة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ويتعلق الأمر بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب والآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والآلية الوطنية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

تتوخى هذه المذكرة المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية تحديد خطة عمل منسقة من شأنها أن تتطرق إلى التحديات الراهنة بخصوص وضعية حقوق الإنسان في بلادنا بهدف ضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل فعال.

2. كلمة السيدة الرئيسة

احتفل المجلس خلال السنة الجارية بالذكرى 29 لتأسيسه، وهي مناسبة للتذكر إلى أي مدى يمارس المواطن المغربي حقوقه بالكامل كما هو معترف به دستوريًا وعالميًا، ولاستخلاص الدروس والتخطيط للمستقبل من أجل تكريس دولة القانون، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الموروثة والجديدة.

إن مشهد حقوق الإنسان يتطور باستمرار من حيث المعايير والممارسات، فنحن بحاجة إلى التزام جميع الفاعلين المؤسساتيين أو غيره المؤسساتيين من أجل إحداث تغيير ضروري في مسلسل إعمال الحقوق. وفي غياب هذا الالتزام، ستبقى الديناميات التي تم إطلاقها محدودة النطاق والتأثير.

وبالتالي، فقد اخترنا فعلية الحقوق في إطار إعداد استراتيجيتنا، وذلك راجع للأسباب التالية:

- اعتماد مصطلح فعلية الحقوق effectivité de droit بناء على اختيار واع بتعدد المصطلحات المستعملة في أدبيات العلوم القانونية والسياسية وتداخل معانيها، ففعلية الحقوق سلبا أو إيجابا يفترض ضمنيا وصفا لوضع هذه الحقوق من حيث كونها مفعلة أو غير مفعلة.
- إن فعلية الحقوق والحريات لا ينبغي أن يقتصر على مساءلة القوانين وتقييم قدرتها على تغيير الواقع وتيسير ولوج المواطنين للحقوق الإنسانية الأساسية. بل ينبغي كذلك إيلاء العوامل الغير القانونية extra juridique الأهمية التي تستحقها وخاصة العوامل المرتبطة بالشروط السوسيواقتصادية والثقافية المتعلقة بخلق الثروة وتوزيعها.

وبالرغم من التطور الكمي والنوعي للمنظومة التشريعية والبنيات المؤسساتية فإن ترجمة القوانين والمؤسسات إلى ضمانات لحماية فعلية للحقوق والحريات في الواقع المعاش لازال يواجه تحديات كبيرة. سواء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية بالرغم من التكريس الدستوري لضمانات ممارسة الحريات الفردية والعامة، وإذا نجح المغرب في إحداث قطيعة مع الانتهاكات الممنهجة للحقوق والحريات المدنية والسياسية فإن المجلس مطالب بتقليص الهوة ما بين الترسانة القانونية الوطنية وواقع الحقوق والحريات.

إن استراتيجية فعلية الحقوق التي تحدد مهمتنا ورؤيتنا ومرجعيتنا ومجالات عملنا تم إعدادها كي يكون المجلس:

1. **آلية انتصاف فعالة وسهلة الولوج**: من أجل استقبال المواطنين والاستماع إليهم عند المطالبة بحقوقهم؛
2. **فضاء للنقاش الهادف للنهوض** بالقضايا الملحة في مجال حقوق الإنسان؛
3. **إطار لوضع تدابير وقائية** من خلال الوساطة والتدخل الاستباقي للحيلولة دون وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان؛
4. **مؤسسة ستقول ما تفعل، وستفعل ما تقول**، من خلال تطوير ممارسات فضلى في معالجة قضايا حقوق الإنسان من قبل المؤسسات الوطنية.

3. المهمة

يضطلع المجلس بمهام الوقاية من الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في كافة أرجاء التراب الوطني.

4. الرؤية

نرغب في العمل باستقلالية ومصداقية، وفقا لمنهجية تعتمد على القرب والاستباق، وفق مقاربة مندمجة، والوقاية من الانتهاكات وحماية الضحايا وتعزيز الحقوق الإنسانية واضعين المواطن في صلب اشتغالنا.

5. المرجعية

يستند عملنا على مبادئ ومعايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في دستور المملكة والصكوك الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

- نعمل من أجل كرامة المواطنين والدفاع عن حقوقهم بكل موضوعية وحيادية؛
- نولي اهتماما إنسانيا خاصا للفئات الهشة؛
- نتعاون ونتحاور مع الفاعلين الوطنيين والدوليين الحكوميين وغير الحكوميين؛
- نتحمل المسؤولية لحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بغض النظر عن الدين أو الرأي أو اللون أو العرق أو الجنس أو الانتماء السياسي أو الاجتماعي؛
- ندعو إلى تحويل حقوق الإنسان إلى قانون؛
- نعمل بشكل يومي لضمان فعلية الحقوق.

6. أخلاقيات المجلس

إن ميثاق أخلاقيات المجلس المعتمد الذي يعد جزءا لا يتجزأ من النظام الداخلي، ينظم علاقاتنا الداخلية فيما بيننا ومع الأطراف الأخرى من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان.

7. مجالات العمل

سنواصل تحسين أعمالنا في شتى مجالات حقوق الإنسان، إلا أن تركيزنا سينصب سواء ما بين الجمعية العامة أو ما بين مستخدمي المجلس على المجالات التالية:

1.7. الحماية أولويتنا

- ***رصد الانتهاكات الفردية والجماعية لحقوق الإنسان***

يتحقق عمل المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان من خلال رصد وضعية حقوق الإنسان ومراقبتها ومتابعتها على المستويين الوطني والجهوي؛

إن المجلس مكلف بالتدخل في جميع القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وكذا احترام الحريات الفردية والجماعية؛

إجراء التحريات والتحقيقات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، ومعالجة الشكايات وعقد جلسات استماع. كما أنه يتدخل بمبادرة منه في حال التحقق من انتهاكات أو بناء على شكاية من الأطراف المعنية؛

وسيقدم المجلس توصياته ذات الصلة بمشروع القانون الجنائي والمسطرة الجنائية التي هي حيز النقاش بمجلس النواب.

- **معالجة الشكايات ورش ذو أولوية**

✓ **تحسين معالجة الشكايات**

سيكون تطوير منصة إلكترونية الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف. ويتطلب ذلك تطوير النظام المعلوماتي وتعزيز القدرات الرقمية للمجلس وإحداث نظام معلوماتي يركز على تدبير الشكايات ومتابعة حالات انتهاكات حقوق الإنسان وإعداد تقارير بشأنها.

✓ ***الصعوبات الحالية في معالجة الشكايات: تكييف الشكايات***

اختار المجلس تحسين الإجراءات العملية لتصنيف الشكايات وتكييفها وفحص مقبوليتها. وينبغي أن يشكل أي إجراء للانتصاف موضوع متابعة دقيقة.

ويتطلب هذا التحدي التوفر على موارد بشرية مؤهلة، كما يتطلب تعزيز فرق الحماية من خلال توظيف كفاءات مناسبة، بما في ذلك القانونيين والمختصين في علم النفس والمساعدة الاجتماعية.

- ***الأولوية للفئات الهشة***

بالإضافة إلى الآليات الخاصة بالأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، ستُعطى الأولوية للفئات المجتمعية الهشة، ولا سيما السجناء والمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والنساء وكبار السن.. .؛

وبالنظر للنقاش الحالي، فإن المجلس سيقدم رأيه بخصوص عهد حقوق الطفل بالإسلام.

- ***استقبال وتوجيه المواطنين على المستوى المركزي والجهوي***

ستتم مباشرة الترتيبات المناسبة والعمل على إعادة تأهيل فضاءات الاستقبال والتوجيه المناسبة على مستوى المجلس ولجانه الجهوية وتعيين كفاءات مختصة مسؤولة عن استقبال المواطنين وتوجيههم والاستماع إليهم. كما سيتم تنظيم جلسات استماع في هذه الفضاءات خاصة بالمشتكين والشهود.

2.7. النهوض، المجلس في سياقه الوطني والدولي

مواكبة التغيرات الاجتماعية والمؤسسية:

- *المواءمة: العمل على الانتقال من مبادئ حقوق الإنسان إلى القاعدة القانونية.*

من مهامنا العمل على مواءمة النصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، مع مراعاة الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان.

عملية ملائمة القوانين: سنعمل جميعا من أجل تقديم توصياتنا ورأينا بمشاريع ذات الصلة بقوانين:

- ✓ قانون الإضراب؛
- ✓ قانون المرفق؛
- ✓ ميثاق اللاتمركز؛
- ✓ وتقديم الرأي بخصوص عهد حقوق الطفل بالإسلام.

- *الرصد الدولي: التفاعل مع الآليات الدولية*

سيواصل المجلس تعزيز تفاعله مع مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل والمكلفين بإجراءات في إطار الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات من خلال تقديم التقارير والبيانات المكتوبة أو الشفوية. وإنه بصدد إعداد تقاريره الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري، حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ومناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

- ***التوصية بالمصادقة على البرتوكولات الدولية***

سيواصل المجلس جهوده لتشجيع الحكومة على استكمال عملية المصادقة على ثلاثة صكوك دولية، وهي البروتوكولات الاختيارية المتعلقة بالشكاوى الفردية ويتعلق الأمر بالحقوق المدنية والسياسية وحقوق المرأة وحقوق الطفل.

- ***ثقافة حقوق الإنسان***

من خلال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة، يعتزم المجلس المساهمة بنشاط في تنفيذ التدابير التي جاءت بها خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما أن مواكبة التحولات والديناميات الاجتماعية، واستعمال الأشكال الجديدة لتكنولوجيات الاتصال، ومراعاة النماذج الناشئة للتعبير واستهداف الشباب، كلها عناصر من شأنها أن تطبع مقاربة المجلس ولجانه الجهوية في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

- ***إثراء النقاش العمومي***

إن تنشيط ديناميات النقاشات العمومية حول التحديات التي تواجه بلادنا، وخاصة ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، سيكون في صلب اهتمامات المجلس. كما تضع التحولات العميقة في المجتمع المغربي على المستوى الاجتماعي والديموغرافي المرتبطة بالاستعمال الرقمي المجلس في مواجهة التحديات والوقائع الجديدة وتستأثر باهتمام الفاعلين في مجال حقوق الإنسان.

- ***دُورُ حقوق الإنسان***

أطلق المجلس مشروعًا ترابيًا وثقافيًا واجتماعيًا يتعلق بالدور الجهوية لحقوق الإنسان التي ستعمل في تناغم وتكامل مع اللجان الجهوية لحقوق الإنسان. ويجعل منها موقعها الاستراتيجي عند التقاء مجالات العمل الاجتماعي الجهوي فضاء للمواطنة وتقريب وجهات النظر.

وتعد هذه الدور أكثر من مشروع مؤسساتي، حيث إنها فضاء للقاء إنساني بين المواطنين العاديين في إطار التقارب الحضري المنفتح على ثقافة حقوق الإنسان.

- ***معرض الكتاب***

يشكل المعرض مناسبة متميزة من أجل النهوض بحقوق الإنسان وتقاسم الأفكار بين مختلف الفئات المجتمعية المقيمة في المغرب. ويختار المجلس كل سنة موضوعًا ينظم حوله لقاءات وتظاهرات معرفية وعلمية.

8. الوقاية، التوقع من أجل التدخل بشكل أفضل

- *الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان والترافع من أجل حفظ الكرامة الإنسان :*

وسيتم إيلاء اهتمام خاص بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. والتي ستتطلب أجرأتها وضع برامج مناسبة وأجندة محددة بالتعاون مع اللجنة الفرعية للتعذيب.

- ***الوساطة؛*** *استعادة الثقة الاجتماعية والمؤسساتية*

سينشئ المجلس وحدة مكلفة بإعداد مبادرات استباقية ملموسة إلى جانب الرئيسة وتيسير الحوار بشأن المطالب الاجتماعية والاقتصادية.

9. تكريس ريادة المجلس على المستويين الإقليمي والدولي

- *التفاعل مع آليات الاتحاد الأفريقي*

تم تعزيز تفاعل المجلس مع آليات الاتحاد الأفريقي بعد عودة المغرب إلى التكتل الإقليمي. وتمت ترجمة ذلك من خلال مشاركة منتظمة في الدورات العادية للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومنتدى المنظمات غير الحكومية.

- *الحوار مع الاتحاد الأوروبي*

يواصل المجلس تعزيز النقاش والحوار مع المؤسسات الأوروبية مستندا إلى مقاربة تفاعلية وتبادل للمعلومات، ويشارك بشكل منتظم في الحوارات والنقاشات المنظمة مع هذه المؤسسات.

كما يواصل المجلس متابعة شراكة الجوار بين المغرب ومجلس أوروبا 2018-2021. إن آفاق التعاون بين المجلس ومجلس أوروبا تتمحور خاصة حول إنشاء وتطوير الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وتوسيع نفس نموذج المواكبة ليشمل آليتي التظلم الخاصتين بالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

- *ممثل الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان*

يلعب المجلس دورا رياديا في الشبكات الإقليمية والدولية للمؤسسات الوطنية، حيث استفاد من ثقة المؤسسات الوطنية الأفريقية لتمثيلها في اللجنة الفرعية للاعتماد، وهي هيئة رئيسية في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تقيم مدى امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس.

كما أن المجلس عضو في مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومجموعة العمل المعنية بالهجرة واللجنة المالية للتحالف العالمي.

كما أن المجلس عضو في لجنة الإشراف على شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان ويرأس مجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة لها.

كما انه عضو في اللجنة التنفيذية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، ونائب لرئيس الجمعية الفرنكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان.

وخلال الفترة المقبلة، فإن المجلس مدعو لتعزيز هذا الموقف وهذه الدينامية، مع التركيز على القارة الأفريقية وعلى تثمين تجربته وتقاسمها، لا سيما في مجال الهجرة والعدالة الانتقالية، وكذلك بناء قدرات الفاعلين الإقليميين.

- *التعاون الثنائي والشراكات*

تم إبرام مذكرات للتفاهم وشراكات مع عدد من المؤسسات الوطنية لتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الفضلى.

بالإضافة إلى ذلك، يجري التعاون الثنائي مع العديد من الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. بنفس الطريقة، كما تم إبرام شراكات قيمة حول المواضيع التي تحظى بالأولوية بين المجلس ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية.

10. المساهمة في بناء قدرات الفاعلين والإنتاج المعرفي

يعتزم المجلس جدولة برنامج لبناء القدرات يستهدف الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك المكلفون بإنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني.

- *معهد الرباط - إدريس بنزكري لحقوق الإنسان*

تم مؤخرًا تشكيل لجنة علمية مؤلفة من شخصيات وخبراء من مختلف القارات، بهدف توسيع مهام المعهد ليصبح مرجعا في بناء القدرات وكذا فضاء للنقاش والتناظر والبحث والخبرة والتوثيق في مجال حقوق الإنسان. وستكون لهذه التحولات أبعاد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

11. التسيير، طموح نحو الكفاءة والفعالية

- *بناء القدرات*

✓ سيتم وضع برامج خاصة لبناء القدرات حول المهام الجديدة للمجلس لفائدة الأعضاء والموظفين.

✓ سيتم إيلاء اهتمام خاص بالأعضاء الجدد في المجلس ولجانه الجهوية، وسيتم تعزيز قدراتهم وقدرات طاقمهم الإداري وفق منطق يواكب هذه الدينامية الجديدة.

✓ سيسهر الأمين العام على مراجعة المساطر الإدارية والنظام المعلوماتي.

12. التواصل، الإشعاع الحقوقي الموضوعي

تعتمد استراتيجية التواصل في المجلس حاليًا على العديد من المحاور الرئيسية، بما في ذلك الكتابة واليقظة والعلاقات العامة والتواصل الرقمي والنشر.

ويتوخى الهدف الرئيسي من التواصل في وضع رؤية للمجلس على أساس فعلية حقوق الإنسان.

هناك مقاربات واستراتيجيات جديدة تفرض نفسها، خاصة بعد إنشاء آليات وطنية مخصصة للأطفال وللأشخاص ذوي الإعاقة. ويتطلب ذلك تكييف دعائم وإجراءات التواصل (لغة الإشارة، برنامج القراءة للمكفوفين، المصطلحات، الأسلوب، الموقع الإلكتروني باللغة الأمازيغية، إلخ).

إن التواصل والإعلام الرقمي ورش مهم نعتزم تعزيزه خلال الولاية الحالية للمجلس.

13. الجهات، تكريس لسياسة القرب

يفتح ورش الجهوية أمامنا آفاقا للعمل من خلال مقاربة شاملة تشرك الفاعلين والمواطن، قوامها القرب من حيث تنشيط النقاش والتفكير، وإعمال إجراءات لحماية حقوق الإنسان ورصدها والنهوض بها.

ويدرك المجلس الأهمية الكبرى للطابع المندمج والعرضاني في مباشرة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على مستوى الجهات. وسيتم تعبئة اللجان الجهوية وإشراكها من أجل إعطاء معنى وصدى للتحديات اليومية المطروحة في شتى مجالات حقوق الإنسان، ولاسيما الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والمقاولة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

14. تتبع وتوجيه ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

سيتم إحداث وحدة لضمان تتبع وتوجيه ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وستواصل لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة عملها المتعلق بالحقيقة وجبر الضرر.

15. فعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إدراكا منه لأسباب الاحتجاجات وتواترها انطلاقا من اهتمامه بمختلف مطالب الفئات، فإن المجلس سيرافع عن فعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل اعتماد ميثاق اجتماعي، لا يأخذ فقط في الاعتبار تعديل القواعد القانونية أو الحقوق أو الترسانة القانونية، وإنما أيضًا قضايا ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وثقافية، والتي ستشجع على إشراك المواطنين في مسلسل وضع مشروع تنموي قائم على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وبين المجالات الترابية.

كما سيقدم المجلس رأيه بخصوص فعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار النقاش المتعلق بالنموذج التنموي الجديد، بعد تنظيم لقاءات جهوية بمشاركة الفاعلين بها بهدف اعتماد خلاصات اللقاءات لبلورة راي المجلس.

16. ثلاثة عقود لإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان

سيتم مناقشة والمصادقة على مشروع وثيقة الاحتفال بذكرى تأسيس المجلس لتوثيق مساره وتقاسم تجاربه الفضلى وإشارك مختلف الفاعلين المدنيين والفنيين والرياضيين والفئات.